

الملتقى الدولي الخامس للرابطة العالمية لخريجي الأزهر

تحت عنوان

" الإمام أبو الحسن الأشعري "
إمام أهل السنة والجماعة
"نحو وسطية إسلامية تواجه الغلو والتطرف"

بحث للدكتور عبد الكبير العلوي المدغري
مدير عام وكالة بيت مال القدس الشريف

تحت عنوان

" الإمام الأشعري وواقفنا المعاصر "

القاهرة من 8 إلى 11 ماي 2010

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الإمام الأشعري وواقعه المعاصر

للدكتور محمد الكبير العلوي المدغري

نصر نحن في المغرب على أننا أشاعرة ونذكر عقد الأشعري في الثلاثية التي ترسم معالم شخصيتنا الدينية والتي أشار إليها الناظم بقوله:
في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السالك
وهذا الوصف ربما انطبق على أسلافنا، أما نحن في هذا العصر فنكتفي بترديد الشهادتين دليلاً على انتمائنا لدين الإسلام، ولا يعرف معظمنا عن عقد الأشعري ولا عن الإمام الأشعري الذي ينعقد هذا المؤتمر الحافل لتخليد ذكره شيئاً.

عقد الأشعري لا وجود له في حياتنا المعاصرة إلا عند نخبة من الدارسين المتخصصين، أو عند السياسيين الذين لا يفقهون في الدين شيئاً، ويذكرون أننا مالكية وأشاعرة عندما يريدون التعبير عن رفضهم لمذاهب المتطرفين من الجماعات الإسلامية أو لمذاهب الشيعة والوهابية وغيرها.
وفي المغرب ما تزال إشارات إلى العقيدة الأشعرية في مناهج التعليم العتيق، وفي بعض مؤسسات وكليات التعليم الأصيل، أما التعليم العمومي فكثير من أساتذته أنفسهم لا يعرفون عن الأشعري ومذهبه إلا ما تعرفه العجوز عن علم الطب الحديث.

ولا شك عندي أن شعوب بقية دول المغرب العربي وسائر الدول التي تنتمي إلى المذهب الأشعري لا تختلف عنا في هذا الجهل العام.

كيف إذا نتحدث عن الإمام الأشعري ودوره في واقعنا المعاصر؟! ثم هل يحتاج واقعنا المعاصر إلى تلك المباحث التي خاض فيها الإمام الأشعري عن الله الموجود غير الفاعل في الأزل، والموصوف بصفات وجودية أزلية زائدة على ذاته، وعن أفعال الإنسان الإرادية، وأنه مخلوق بها، وعن الحسن والقبح في الأشياء، هل هو ذاتي أم شرعي، وهل إرادة الله عامة بحيث يريد الخير والشر الموجود في هذا العالم جميعا أم أنه لا يريد إلا الخير. وهل قدرة الإنسان خالقة أم كاسبة؟!... الخ

لقد انحسرت في عصر العولمة دائرة الفلسفة، وأصبحت ترفا فكريا، وانزاحت من مجال النظر المجرد، وارتبطت ببعض العلوم الوضعية فظهر ما سمي بفلسفة القانون، وفلسفة الاجتماع، وفلسفة اللغة، وفلسفة التاريخ وغير ذلك، لأن الفلسفة المجردة لم تعد تجلب اهتمام أحد، اللهم إلا من باب التأريخ لتطورها والترجمة لأعلامها كتراث إنساني غني.

ونعتقد أن مباحث العقيدة وعلم الكلام بعمقها، والجدل الذي تثيره قضاياها، لم تعد في صيغتها التراثية صالحة لزماننا ولا لمستقبلنا، إلا من حيث البحث النظري والجدل الفكري.

هذا من حيث الرأي، ومن باب الاستسلام للواقع، واليأس من هذه الأمة التي لم يعد يشغل عقول عوامها ومتفقيها الجدد أن يكون القرآن مثلا مخلوقا أو غير مخلوق، أو أن تكون لله صفات على مذهب الأشاعرة أو على مذهب المعتزلة.

أما من حيث الشرع فالأمر يختلف. ذلك أن علم العقائد فرض من فروض الأعيان، بحيث يجب على كل مسلم ومسلمة بلغ حد التكليف وتمكن من النظر أن يسعى إلى معرفة الله وصفاته، وما يجب له وما يجوز، وما يستحيل في حقه تعالى، ويعرف الرسل مستعينا على ذلك كله بما ورد في النصوص الشرعية، وما دل عليه العقل السليم المتدبر في الآيات الكونية عن اقتناع ودون تقليد.

وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

أول واجب على من كلفا ممكنا من نظر أن يعرفا
الله والرسول بالصفات مما عليه نصب الآيات

فلا يعذر أحد بجهل العقيدة، ولا ينبغي للأمة أن تسمح بالأمية العقدية، بل يجب محاربة الأمية العقدية قبل أمية القراءة والكتابة.

وسواء كان الناس عواما أو غير عوام، فإنهم باعتبارهم مكلفين يجب في حقهم معرفة الله ورسله معرفة علمية سليمة من كل شبهة، وخالية من التقليد. ويجب على العلماء تعليمهم ذلك وإرشادهم إليه، وهذا هو ما دعا إليه الإمام الأشعري وما أفنى عمره في نشره وترسيخه.

وهذه في نظرنا ثورة ثقافية فكرية ووجدانية، تحث الإنسان على المعرفة واستخدام الفكر والنظر بمجرد التكليف. وبطبيعة الحال فإن ذلك يستتبع حصول ملكة النظر، وتوسيع دائرة المعرفة لتستقطب معارف وعلوما أخرى، فينشأ الإنسان العارف، والمجتمع الحاصل على الوعي الذاتي والكوني.

وبالفعل فإن العلماء الأشاعرة نشطوا في نشر مبادئ العقيدة الأشعرية في أوساط العامة والخاصة، وألزموا الناس بتعلمها واعتقادها بحجة أن النظر العقلي شرط في الإيمان، وفرض عين على كل مسلم ومسلمة.

وهذه مزية تحسب للأشاعرة، وحسبهم أن ظهور مذهبهم وانتشاره أدى إلى انحسار المذاهب الباطلة التي سادت قبله، والعقائد الفاسدة الدخيلة التي تسربت إلى الأمة من طريق اليهود والمجوس والمروجين لفلسفة الإغريق وغيرهم. وبطبيعة الحال فإن هذا التحرك القوي الذي أقدم عليه الأشاعرة في صفوف العوام كما في صفوف العلماء لا بد أن يثير حساسيات الحكام وصنائعهم، وأن يخيف المذاهب الأخرى، وأن يحرك ضدهم تيار العلماء المتفلسفين الذين كانوا يحتكرون المعارف الفلسفية ويدعون إلى إجماع العوام عن مباحث علم الكلام. ويكفي أن نشير هنا إلى ثورة المهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية في المغرب، والذي اعتمد في ثورته ضد دولة المرابطين أهل التسليم والتفويض على نشر العقيدة الأشعرية بين العوام وتحريكهم ضد عقيدة خصومه. كما نشير إلى الرفض المطلق الذي اشتهر به أبو الوليد بن رشد، وتحريضه الحكام على دعاة المذهب الأشعري «وأن من واجب الحكام والساسة المرابطين منع العامة من ذلك، وأن من الحق الواجب على من ولاه الله أمر المسلمين أن ينهى العامة المبتدئين عن قراءة مذهب المتكلمين من الأشعريين، ويمنعهم من ذلك غاية المنع، مخافة أن تنبو أفهامهم عن فهمها، فيضلوا بقراءتها، ويأمرهم أن يقتصروا فيما يلزم اعتقاده على الاستدلال الذي نطق به القرآن ونبه إليه عباده في محكم التنزيل»⁽¹⁾.

«وأن كل مُصر على ضرورة تعليم عامة الناس المعتقد الأشعري يعتبر كافرا»⁽²⁾.

(1) كتاب تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي للأستاذ يوسف حناتة ص 73.
(2) نفس المرجع السابق.

إننا لنعجب من موقف هذا العالم الكبير، وكيف هان عليه تكفير الناس، وماذا ترك مثله لأمثال هذه الجماعات المتطرفة اليوم والتي دأبت على تكفير الناس لأنفه الأسباب؟!!

على أن علماء الأشعرية عرفوا كيف يتجاوزن تلك الفتوى الصارمة واعترفوا بخلل في المنهج سرعان ما صوبوه بوسيلتين:
الأولى: بعدم تقديم النظر على العبادات.

والثانية: بعدم فرض النظر في العقائد على الناس بالأكراه.

كما أنهم خففوا من حدة الإلزام بالنظر باستعمال عبارات أكثر قبولا مثل الإلزام بمعرفة الله والاكْتفاء بالقصد إلى النظر أو بما تيسر من النظر! وكل هذا لتفادي الأخطار التي أصبحت تهدد أعلام المذهب من إحراق كتبهم، وسبهم والتنكيل بهم. وأيضا من أجل ضمان الاستمرار للمذهب.

ونعتقد أن المنهج الذي يقوم عليه المذهب الأشعري وهو منهج الوسطية لا يستدعي كل هذا التشنج الواصل إلى حد التكفير.

فالإمام الأشعري وأتباعه من كبار العلماء يولون الأهمية الكبرى للنصوص الشرعية، وفي نفس الوقت لا يهملون العقل ولا يقولون بالتقليد في العقائد، لاسيما وأن القرآن والسنة لم يهملوا العقل، ولم يحرموا النظر والاستدلال، فهم إذا تناولوا صفات الله الواجبة مثلا فإنهم يفصلون القول في كل صفة، ويستدلون عليها بأدلة عقلية ثم يتبعونها بالأدلة العقلية، ففي صفة مخالفة الله للحوادث مثلا يستدلون عليها بقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ الشورى، ثم يقولون إن الله لا يشبه أي شيء من المخلوقات لأنه لو أشبهها لم يصح أن يكون خالقا لها، ولا أن تكون هي خالقة له. لأنه كما قال أبو بكر ابن العربي وهو من كبار أعلام

الأشاعرة: « لأن حقيقة المتساويين وحدهما هو ما سد أحدهما مسد الآخر وناب منابه»

فمنهج الإمام الأشعري هو المزوجة بين النص والعقل، أو هو « محاولة إدراك النص في ضوء العقل، أو السير وراء العقل في حدود من الشرع، لأن العقل إذا ترك وشأنه اتبع هواه ولكنه بالشرع يتبع هداه»⁽³⁾ وقد لخص الأستاذ حمودة عراب كلام الأشعري في بيان المنهج بقوله: « يقول الأشعري إن التزام حرفية النص، وتحريم استعمال العقل في تأييد ما ورد به من حقائق أمر خاطئ لا يقول به إلا كسول أو جاهل، ثم يتبع ذلك قائلا: « ومع هذا فالجري وراء العقل غير محوط بسياج من الشرع وبخاصة في الآراء التي تتصل بالعقيدة أمر خاطئ أيضا بل يعتبر أشد خطأ وأكثر خطرا. وإذا فمن الخير للحق في ذاته وللجماعة التي تعمل على اكتشافه أن تتخذ من ذلك منهاجا وسطا يزوج بين العقل والنص...».

ونحن لا نتفق مع الأستاذ حمودة عراب الذي اعتبر هذا المنهج نظريا وبعيدا عن التطبيق بدعوى فساد القول بأن واحدا من العقل أو النص هو الضابط أو المرجح إذا تعارضا.

لأن هذا التعارض والتناقض لا نتصوره في منهج قائم على التوسط، أي الجمع بين النص والعقل جمعا يمنع التعارض، وهو ما اختاره الأشاعرة عندما قالوا: « بأن النقل الوارد في الممتنعات العقلية يجب تأويله لتقدم العقل على النقل»

وامتاز الإمام الأشعري ومنهجه بميزة أخرى اقتضتها ضرورة توجهه إلى العوام والخاصة على السواء، فسعى إلى أن يجعل منهجه قائما على سهولة

(3) أبو الحسن الأشعري للدكتور حمودة عراب

التناول، وتقريب المعاني، والتزم علماء المذهب بهذه المنهجية حتى إن بعضهم في بلدان المغرب العربي حرروا العقيدة الأشعرية باللسان الأمازيغي وكانوا يأتون كل قوم بلغتهم.

وأیضا فإن الإمام الأشعري في محاضراته ورسائله وكتبه اعتمد منهج التدرج استلهاما من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذ بن جبل قاضيا إلى اليمن فقال له: « إنك تقدم على قوم أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم» الحديث.

وهكذا كان الإمام الأشعري يتجه إلى مخاطبة الناس بالنظر في معرفة الله عز وجل، من حيث وجوده، وكيفية إثبات ذلك، ومن حيث صفاته وأفعاله سبحانه، والاستدلال عليها بآياته في الكون، وما يقتضيه النظر العقلي مثل تسلسل الموجودات في ترتيبها عن بعضها البعض في وجودها إلى منتهى هذا التسلسل الذي هو الله تعالى (4).

وأهم ميزة في نظرنا في منهج الإمام الأشعري هي رفضه للتقليد في العقائد. فإذا كان التقليد في الفقه أمرا مطلوباً على اعتبار أن المكلف لا يستطيع أن يستقل بذاته باستنباط الأحكام من أدلتها الشرعية، لأن ذلك يحتاج إلى الاجتهاد الذي لا يتوفر على أدواته، فلا يسعه إلا تقليد مذهب من المذاهب الفقهية المعتمدة، فإنه في مجال العقيدة لا يجوز له التقليد الذي يعطل ملكة النظر ويجعل الإنسان مؤمناً بأشياء لا يعقلها وليس له أي اقتناع بها، ويكتفي بترديد ما يسمع دون فهم ولا وعي.

(4) انظر تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي للأستاذ يوسف حناته.

وهذا فيه من التكريم للإنسان وللعقل، ومن التقريب بينه وبين خالقه دون واسطة أو حجاب، ما يجعل الإيمان قناعة شخصية ذاتية، وليس مجرد زخرف قول يتم تلقينه للناس ليرددوه كالبيغاوات.

* * *

وبعد هذه النظرة السريعة في منهج الإمام الأشعري يجدر بنا أن نطرح بعض الأسئلة التي تربط حديثنا عن أبي الحسن الأشعري بواقعنا المعاصر. هل هناك ما يدعو إلى إحياء استدعاء الإمام الأشعري للحضور في هذه الفترة الحرجة من تاريخ أمتنا المعاصر؟! وهل بإمكانه أن يقوم بأي دور في واقعنا المعاصر؟!

وإلى أي مدى يمكن مخاطبة عوام الناس في عصرنا بأفكار وعقائد الإمام الأشعري؟!

وهل لعلوم العقيدة بصفة عامة مكان في واقعنا المعاصر؟ وهل تتوفر على الموارد البشرية والمادية في مؤسستنا الدينية والفكرية والثقافية لإعادة بناء العقيدة في المجتمع؟ وهل ما تزال مجتمعاتنا تتوفر على القابلية والاستعداد لإثارة هذه الموضوعات في الساحة الدينية والثقافية والسياسية؟

وكيف يستقبل المجتمع الدولي والقوى الدولية المتحكمة فينا هذا المشروع في ظل توجسهم خيفة من كل ما فيه إحياء للدين وإرجاعه فاعلا ومؤثرا في الأحداث؟

الواقع أن عالمنا الإسلامي يشهد صراعا عقديا في العصر الحاضر أشد وأعنف من صراع المذاهب الفقهية!

ويكفي أن نستحضر نشاط المذهب الشيعي، وتجنيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإمكاناتها المادية والبشرية لنشر هذا المذهب في بلدان أهل السنة، واعتباره وجها من وجوه تصدير الثورة الإيرانية، ودعمها للأقليات الشيعية الموجودة في دول الخليج، وسخائها في ضيافة آلاف الطلبة من بلدان أهل السنة للدراسة في الجامعات والمراكز والحوزات الشيعية الإيرانية، وتجنيد لها لسفارات إيران في جميع أنحاء العالم لنشر المذهب الشيعي بجميع الوسائل، زيادة على القنوات الفضائية التلفزيونية التي تبث محاضرات لعلماء الشيعة يهاجمون فيها مذهب أهل السنة ويفندون أقواله.

ولسنا نلوم إخواننا الشيعة إذا أخلصوا في خدمة مذهبهم وعملوا على نشره، فذلك من حقهم، وإنما ذكرنا هذا لبيان حدة المعركة العقديّة، وحاجتنا في هذا العصر إلى أدواتها ولوازمها، ولاسيما أن لها حمولة سياسية تتعلق بتصدير الثورة، وقلب الأنظمة الحاكمة، وإحداث التغيير الضروري الذي يسمح بفرض المذهب الشيعي على العالم الإسلامي كله.

وبالمناسبة نلاحظ أن معسكر أهل السنة والجماعة ضعيف ضعفا يندر بخطر كبير، والسبب في ذلك هو الفرق بين الأنظمة الحاكمة في دول أهل السنة ونظام الحكم في إيران من حيث مكانة الدين في النظام السياسي.

فالدين في إيران دين الدولة، والدولة دولة الدين، والمذهب الشيعي مذهب الدولة، وقائد الثورة الإيرانية هو إمام المذهب، ولذلك فالدولة خادمة للمذهب وهي حصنه وقلعته وقوته الضاربة.

بينما الأنظمة في معسكر أهل السنة والجماعة معظمها اختار فصل الدين عن الدولة، واختار اللائكية المغلفة بغلاف شفاف رقيق من الطقوس الدينية الشكلية، وباستثناء المملكة العربية السعودية التي تتبنى المذهب الوهابي الحنبلي

والمملكة المغربية التي تعتبر ملكها أميراً للمؤمنين في المغرب، وتتبنى المذهب الأشعري، فإن سائر الأنظمة الإسلامية السنية لا تتبنى مذهباً في العقيدة بالقوة والدرجة التي نجدها في إيران.

ومن جهة أخرى فإن معسكر أهل السنة والجماعة قام مع تعاقب السنين بإضعاف مؤسساته الدينية عن عمد وسبق إصرار، وأصر على ذلك الإضعاف طيلة عقود لأسباب سياسية تخدم المد الإيديولوجي والفكري الذي كان يرى في تلك المؤسسات كهوفاً لثقافة تقليدية بالية، لا تسمح بعصرنة المجتمع ودمقرطته وتقدمه، وتتناقض مع التوجه المادي العلماني الحداثي القائم على المبادئ والقيم الكونية، والمرجو لبناء الدولة العصرية!

وهكذا قمنا نحن أهل السنة بإضعاف الأزهر الشريف، وجامع القرويين، وجامع الزيتونة، والجامع الأموي، وغيرها من الجوامع الكبرى التي كانت حصوناً للمذهب السني، وكانت فيها المناظرات الكبرى في قضايا العقيدة، وتخرج منها كبار علماء المذهب.

ثم إن الصراع المذهبي القائم اليوم في الساحة العلمية والدينية في عالمنا المعاصر لا يقتصر على ما بين السنة والشيعة من تدافع وخلاف وتناحر.

بل إن معسكر أهل السنة نفسه يشهد صراعاً خطيراً صامتاً أحياناً ومعلناً في كثير من الأحيان.

ويكفي أن نذكر هنا ذلك الصراع الرهيب الموجود بين العقيدة الوهابية وغيرها من عقائد أهل السنة، وما صاحب ذلك من تكفير وتضليل وتبديع.

ولقد كنت في اليمن الشقيق بمناسبة انعقاد مؤتمر الدعاة الأول، ونظموا لنا حفل غداء في موقع أثري جميل في ضواحي صنعاء، وجلسنا إلى مائدة الغداء أنا وعالم مغربي ومعنا بعض علماء اليمن فسألنا أحدهم:

إلي أي مذهب تنتسبون في العقيدة؟

قلنا له: نحن أشاعرة.

فانتصب واقفا وصاح بنا: أنتم كفار. أنتم كفار.

ومما تقدم يتبين أن العودة إلى الحديث عن توظيف علم الكلام أو أصول الدين أو المذهبية العقدية في عصرنا أمر محمود ومطلوب، بل أصبح حاجة ملحة بالنظر إلى حاجة الناس إلى التقريب بين المذاهب، وما يشعر به أهل السنة والجماعة من نية مبيتة لدى إخواننا الشيعة للهيمنة على المذهبية في العالم الإسلامي، وما يوجد حاليا من عنف وتفجيرات إرهابية في البلدان الإسلامية نتيجة الصراع الطائفي والخلاف المذهبي.

وبوصفنا أشاعرة فإننا نرى أن البلدان الإسلامية المنتسبة لهذا المذهب لا مناص لها من النظر بجدية في عواقب الاستمرار في إهمال المذهب، ومكاسب الإصرار على إحيائه ونشر تراثه وسلوك منهجيته في نشر المعرفة بالله عز وجل وصفاته وأسمائه وبرسله وأنبيائه وأوليائه.

إننا الآن لا نبحت الموضوع من منظور ديني بحث دون أن نستحضر المعطيات الجيوسياسية وما يتصل بالأمن الداخلي وحماية النظام.

إن علماء السلف رضوان الله عليهم لم يدرجوا موضوع الخلافة ونظام الحكم في أبواب الفقه، بل أدرجوه في أبواب العقيدة. وهذا التصرف المنهجي له دلالاته العميقة.

ولذلك على أنظمتنا السياسية أن تدرك اعتناءها واهتمامها بمذهبها العقدي السني أمر ضروري ليس من الوجهة الدينية فحسب ولكن أيضا من الوجهة السياسية والأمنية.

إن المثقفين والسياسيين في بلداننا قد يعتبرون هذه الدعوة رجوعاً إلى عهد الفرق الإسلامية الكلامية التي مزقت جسد الأمة وشغلتها بخلافات ظلامية مقرفة وكانت من أسباب انحطاطها وتخلفها.

كما أنهم سيعتبرون هذه الدعوة فرصة ثمينة للجماعات الدينية المتطرفة لتنشط في ميدان العقائد، وتنشر التكفير والتضليل والتبديع من منطلقات عقدية بعد أن فعلت ذلك من منطلقات الفوضى السائدة في مجال الفتوى والأحكام الفقهية.

ولا ندري كيف سيكون موقف الأجهزة الدولية التي تناولت الشأن الديني في بلداننا الإسلامية، وأصبحت ترسم له الخطط والسياسات وطرق التدبير والإصلاح والتأهيل ومراجعة المناهج التعليمية.

نعقد أنهم يحتاجون إلى وقت طويل لفهم ما يمكن للعقيدة أن تقدمه لبلداننا من أمن روحي وسمود واستقرار.

أما نحن فنرحب بالإمام الأشعري وفكره الخلاق ومنهجه العلمي وسيرته العطرة في واقعنا المعاصر.

وننوه بهذه المبادرة والدعوة إلى عقد هذا المؤتمر عن الإمام الأشعري في هذا الوقت بالذات.

ونرجو أن يكون هذا المؤتمر بداية لعمل علمي وفكري يربط الحاضر بالماضي ويفسح المجال لإمامنا أبي الحسن الأشعري للإسهام الكبير في محو الأمية العقدية التي أناخت بكلها الثقل على مجتمعاتنا الإسلامية فزادتنا جهلاً على جهل، وظلمة على ظلمة؛ ونرجو أن ينطلق شعاع الوعي والمعرفة من جديد من الأزهر الشريف الذي كان وما يزال منارة تضيء تاريخ الأمة وحاضرها، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.